

دمياً وخامل الذكر مجهولاً، ثم كان كلاهما في مقدار واحد من البلاغة وفي وزن واحد من الصواب، لتصدع عنها الجمع وعامتهم تقضي للقليل الدميم على النيبيل الجسيم، وللباذ الهيئة على ذي الهيئة، ولشغلهم التعجب منه عن مساواة صاحبه، ولصار التعجب منه سبباً للتعجب به، وكان الإكثار في شأنه علة للإكثار في مدحه؛ لأن النفوس كانت له أحقر ومن بيانه أياس، ومن حسده أبعده، فإذا هجموا منه على ما لم يحتسبوه، وظهر منه خلاف ما قدره تضاعف حسن كلامه في صدورهم، وكبر في عيونهم لأن الشيء من غير معدنه أغرب، وكلما كان أغرب كان أبعده في الوهم، وكلما كان أبعده في الوهم كان أطرف، وكلما كان أطرف كان أعجب، وكلما كان أعجب كان أبعده. وإنما ذلك كنوادر كلام الصبيان وملح المجانين، فإن ضحك السامعين من ذلك أشد، وتعجبهم به أكثر، والناس موكلون بتعظيم الغريب، واستطراف البديع، وليس لهم في الموجود الراهن المقيم، وفيما تحت قدرتهم من الرأي والهوى مثل الذي معهم في الغريب القليل، وفي النادر الشاذ، وكل ما كان في ملك غيرهم. وعلى ذلك زهد الجيران في عالمهم والأصحاب في الفائدة من صاحبهم. وعلى هذه السبيل يستطرفون القادم عليهم، ويرحلون إلى النازح عنهم، ويتركون من هو أعم نفعاً وأكثر في وجوه العلم تصرفاً، وأحف مؤونة وأكثر فائدة، ولذلك قدم بعض الناس الخارجي على العريق، والطارف على التليد، وكانوا يقولون: إذا كان الخليفة بليغاً والسيد خطيباً فإنك تجد جمهور الناس، وأكثر الخاصة فيهم على أمرين: إما رجل يعطي كلامه من التعظيم والتفضيل والاكبار والتبجيل على قدر حالهما في نفسه وموقعها من قلبه، وأما رجل تعرض له التهمة لنفسه فيهما والخوف من أن يعطي تعظيمه لما يوهمه من صواب قولها وبلاغة كلامها، ما ليس عندهما حتى يفرط في الإشفاق ويسرف في التهمة فالأول يزيد في حقه للذي له في نفسه، والآخر ينقصه من حقه لتهمته لنفسه ولإشفاقه من أن يكون مخدوعاً في أمره، فإذا كان الحب يعمي عن المساوىء فالبغض يعمي عن الحقائق والمحاسن وليس يعرف حقائق مقادير المعاني، ومحصول حدود لطائف الأمور إلا عالم «حكيم» أو معتدل الأخلاط عليم، وإلا القوي المنة، الوثيق العقدة، والذي لا يميل مع ما يستميل